نشرة صحفية

نائب الرئيس السوري السابق رفعت الأسد سيمثل للمحاكمة في سويسرا بتهم جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية

(جنيف، 12 آذار/مارس 2024) – من المرتقب أن يُحال نائب الرئيس السوري السابق، رفعت الأسد، للمحاكمة في سويسرا لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، حيث اتهمه مكتب المدعي العام بإصدار أوامر بقتل، وتعذيب، ومعاملة قاسية واعتقالات غير مشروعة في إطار مجزرة شباط/فبراير 1982 في مدينة حماة بسوريا. ومع صدور لائحة الاتهام اليوم، أصبح بإمكان الضحايا أخيرًا التطلّع إلى تحقيق العدالة. وسيكون رفعت الأسد، وهو عمّ الرئيس السوري الحالي بشار الأسد، أحد أعلى المسؤولين الحكوميين رتبةً الذين يُحاكمون بتهم ارتكاب جرائم دولية بناءً على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية.

بعد صدور مذكرة توقيف دولية بحق رفعت الأسد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2021، اتهمه مكتب المدعي العام بتاريخ 11 آذار/مارس 2024 بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. ويُشار إلى أنّ الإجراءات ضدّ رفعت الأسد تتعلق بجرائم الحرب الواسعة النطاق التي ارتكبتها سرايا الدفاع في مدينة حماة بسوريا في شباط/فبراير 1982، حيث أودى الحصار الذي أطبقته القوات على المدينة والهجوم عليها على مدى ثلاثة أسابيع بحياة ما بين 10000 و40000 ضحية، أغلبهم من المدنيين. كما شهدت المدينة وقتها العديد من أفعال التعذيب، والعنف الجنسي، والاختفاء القسري. وكان رفعت الأسد يومها يتولّى قيادة سرايا الدفاع، كما كان نائباً للرئيس السوري، ورئيساً للعمليات في حماة.

"في البداية، لم أكن أقوى حتى أن أحلم بأن يُحال رفعت الأسد للمحاكمة. وها هي لائحة الاتهام تبيّن أنّ تقديم هؤلاء الأشخاص الأقوياء إلى العدالة أمر ممكن، وأنا أريد أن يعرف الجميع ما فعله نظام الأسد بالشعب السوري. فمعركتي هذه من أجل كلّ السوريين." هذا ما صرّح به قال أحد المدعين الثلاثة في القضية، معبّرًا عن شعور جميع الناجين من الاعتداء، والذين ما زالوا بانتظار هذه اللحظة منذ أكثر من 40 عامًا اليوم.

وكانت منظمة ترايل إنترناشونال قد تقدّمت في العام 2013 بشكوى جنائية في سويسرا ضدّ رفعت الأسد، مما أدّى سريعاً إلى فتح تحقيق رسميّ في قضيته. ومنذ ذلك الحين، رفض المتهم، الذي كان يقيم في فرنسا المجاورة، بإصرار الإدلاء بشهادته أمام النيابة العامة السويسرية، بذرائع مختلفة. ثم فرّ عائداً إلى سوريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، هربًا من حكم بالسجن لمدة 4 سنوات أصدرته المحاكم الفرنسية بحقه على خلفية ارتكابه جرائم مالية مختلفة، ولكن أيضًا هرباً من الجلسة التي كانت على وشك أن تعقد من قبل مكتب المدعي العام، بناءً على طلب المساعدة القانونية المتبادلة من سويسرا إلى فرنسا.

للاتصال:
آنيا هارتويغ (بالإنكليزية، الفرنسية، والألمانية)
media@trialinternational.org
www.trialinternational.org
@trial

ترايل إنترناشونال هي منظمة غير حكومية تكافح الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية وتقدّم الدعم للضحايا في سياق سعيهم للوصول إلى العدالة. تنتهج ترايل إنترناشونال مقاربةً مبتكرةً حيال القانون، تمهّد الطريق أمام تحقيق العدالة للناجين من أشكال معاناة يتعذّر وصفها. تقدّم المنظمة المساعدة القانونية، وتعمل على رفع الدعاوى، وتعزيز القدرات المحلية، والدفع قدماً بجدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان.

ورحّب فيليب غرانت، المدير التنفيذي لمنظمة ترايل إنترناشونال، بلائحة الاتهام التاريخية لمثل هذه الشخصية البارزة، وقال: "إنها خطوة أخرى إلى الأمام على درب تحقيق العدالة للشعب السوري! فهذه القضية، كما غيرها من الإجراءات الأخرى غير المسبوقة، الماضية والمستمرّة الآن، لا سيما تلك التي تقام في ألمانيا وفرنسا، تبحث في مسؤولية كبار المسؤولين السوريين وتسهم بشدّة في تسليط الضوء على الجرائم التي ارتكبتها جماعة الأسد ضدّ شعبها خلال العقود المنصرمة" .

ويتيسّر التحقيق الجنائي والمحاكمة المرتقبة ضدّ من لُقّب بـ"جزّار حماة" بفضل تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يسمح للدول بالتحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية وملاحقتهم جنائياً، بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وجنسية المشتبه فيهم والضحايا.

وتذكّر ترايل إنترناشونال السلطات السويسرية أنّ الوقت عامل جوهري وهو يلعب ضدّ العدالة، لأنّ رفعت الأسد يتقدّم في السن. فبعد أكثر من 40 عامًا على مجزرة حماة، يجب أن تتمّ محاكمة رفعت الأسد في أقرب وقت ممكن، بصرف النظر عن حقيقة أنّ رفعت الأسد من المرجّح أن يمتنع عن حضور محاكمته.

للاتصال:
آنيا هارتويغ (بالإنكليزية، الفرنسية، والألمانية)
media@trialinternational.org
www.trialinternational.org
@trial

ترايل إنترناشونال هي منظمة غير حكومية تكافح الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية وتقدّم الدعم للضحايا في سياق سعيهم للوصول إلى العدالة. تنتهج ترايل إنترناشونال مقاربةً مبتكرةً حيال القانون، تمهّد الطريق أمام تحقيق العدالة للناجين من أشكال معاناة يتعذّر وصفها. تقدّم المنظمة المساعدة القانونية، وتعمل على رفع الدعاوى، وتعزيز القدرات المحلية، والدفع قدماً بجدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان.